

اللجنة الرابعة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الاثنين
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

APR 29 1992

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيسي : السيد فليمغ (سانت لوسيا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(الأراضي التي لم تشملها البنود الأخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

البند ١٩ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(الأقاليم غير المشمولة ببنود جدول الأعمال الأخرى) (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال : المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق
الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمتعة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.4/46/SR.9
23 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56682 ٩١٧٦٨ (٩١)

المحتويات (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول
الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)

مناقشة عامة (تابع)

عقدت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٩ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(الأراضي التي لم تشملها البنود الأخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع الى مقدمي الالتماسات

١ - الرئيسي : أشار الى أنه كان قد أبلغ أعضاء اللجنة في جلستها الثانية أنه تلقى رسالة من السيد كارلايل كوربن ، ممثل حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (A/C.4/46/5) يلتزم فيها بمنحه فرصة للإدلاء ببيان . واقترح أن يُلبس طلبه .

٢ - وقد تقرر ذلك

٣ - السيد كوربن (ممثل حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن حكومته تحيي المنجزات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار ، ولكنها لا ترى أن العملية انتهت باستقلال ناميبيا . بل يتعين تكثيفها بغية معالجة الظروف الخاصة السائدة في الاقاليم المتبقية . وذكر أن معظم الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية هي جزر صغيرة تقع في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلا أن حجمها لا ينبغي أن يحول دون تطبيق مبادئ تقرير المصير التي نص عليها الميثاق والقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة .

٤ - وأضاف أن وفده يتفق بالرأي مع الاطراف الذين يرون أن نهاية الحرب الباردة تتيح فرصة لزيادة فعالية الأمم المتحدة ككل . كذلك ، فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار ، تتيح البيئة السياسية الجديدة للمجتمع الدولي فرصا ، لم يسبق لها مثيل ، لبحث الترتيبات الإدارية التي تم اتخاذها بين تلك الاقاليم والدول القائمة بإدارتها ، ودراسة مدى اتساقها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وبمفهوم المادة ٧٣ . ويمكن لهذه الدراسة إذا تحررت من اعتبارات الحرب الباردة ، أن تكون عنصرا حاسما في وضع التوجيهات الخاصة بتحقيق الحكم الذاتي التام لتلك الاقاليم بحلول عام ٢٠٠٠ .

٥ - وأوضح أن اللجنة الخاصة قد اتخذت ، بالفعل تدابير اصلاحية تاريخية وحدث بها

(السيد كوربن)

القرارات الغردية التي صدرت بشأن ١٠ أقاليم جزرية ، مع محافظتها على سلامة المهمة الموكلة الى اللجنة للتركيز على الظروف الخاصة التي ينفرد بها كل اقليم . وأنه على الرغم من أن حكومته قد اعترضت ، في الدورة الاخيرة ، على المشروع الاصيل للقرار الجامع لأن المشروع قد أسقط كل إشارة الى الظروف الخاصة التي ينفرد بها كل اقليم ، فإنها تؤيد كليا مشروع القرار الذي ورد في الوثيقة A/46/23 (الجزء السادس) ، والذي صدر نتيجة لروح التوفيق والمرونة التي أبدتها الدول الاعضاء .

٦ - وفيما يتعلق بجزء القرار الجامع الذي يتناول جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، لاحظ المتحدث أن القرار يشير الى تشريعات الإقليم التي تحدد موعدا لإجراء استفتاء بشأن المركز السياسي في عام ١٩٩٣ وتوجه اللجنة المعنية بمركز جزر فرجن نحو النظر فيما إذا كان من الممكن سن قانون يقضي بأن تكون متطلبات الإقامة لأغراض التصويت في هذا الاستفتاء أطول من فترة الإقامة المحددة بـ ٩٠ يوما المطلوبة حاليا للتصويت في الانتخابات العامة . وذكر أنه لا بد من هذا البحث نظرا لأن قوانين الدولة القائمة بإدارة الأقاليم ، التي تطبق من طرف واحد ، قد حالت دون وضع شروط أكثر اعتدالا بشأن مدة الإقامة المطلوبة للاشتراك في التصويت . ولذلك ، لم تغتأ حكومته تطلب من اللجنة الخاصة طوال سنوات عديدة إصدار فتوى بشأن إمكانية تطبيق القانون الدولي على عملية إنهاء الاستعمار وتزويدها بمعلومات عن شروط الإقامة المطلوبة للاشتراك في التصويت ، والتي تنص عليها القوانين الصادرة بشأن تقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الأخرى ولكنها لم تتلق ردا الى الآن .

٧ - وأضاف أن مشروع القرار يؤيد ، كذلك ، موقف حكومة وسكان الإقليم من مسألة نقل ولاية جزيرة واثر أيلند من السلطة القائمة بالإدارة ، وجعلها تابعة لسلطة حكومة الإقليم المنتخبة ديمقراطيا وضمان سيادته الدائمة على موارده الطبيعية وفقا للقانون الدولي . وأن هذه القضية ليست قضية جديدة . فقد طالبت حكومات الإقليم المتتالية رسميا طوال عقد من الزمن بإعادة جزيرة واثر أيلند إلى الإقليم عندما تنتهي مدة إيجارها للمصالح الاقتصادية الأجنبية بحلول نهاية العام الحالي . إلا أن هذه الطلبات ، لم تحظ بأي اهتمام . فالدولة القائمة بالإدارة تعدّ العدة لبيع الجزيرة إلى من يدفع أعلى ثمن ولاستخدام حثايل البيع للحصول على أرض إضافية في الإقليم ، بالرغم من أن الحاكم قد صرح مرارا وتكرارا بأن جزيرة واثر أيلند هي جزء لا يتجزأ من جزر فرجن وأنه لا بد من إعادة توحيدها مع بقية الإقليم .

(السيد كوربين)

٨ - ومضى يقول إنها ليست المرة الأولى التي ترد فيها إشارة إلى قضية جزييرة ووتر أيلند في قرارٍ للأمم المتحدة . إلا أن ورود شيء في قرارٍ ما هو أمر والعمل على تنفيذه هو أمر آخر مختلف تماما . وكثيرا ما تكرر اللجنة الخاصة في قراراتها الكلمات الواردة في قرارات الأعوام السابقة . ولكن تكرار العديد من هذه المبادئ الأساسية يأتي بدافع الضرورة لأنه نادرا ما يتم تنفيذ التوصيات التي تتضمنها تلك القرارات .

٩ - وفي ختام كلمته ، طلب من اللجنة أن تنظر في خطة مؤلفة من ١٠ نقاط تمثل رأي حكومته بشأن الكيفية التي يتم بها النجاح في تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار . وهذه النقاط هي التالية : ينبغي دعوة ممثلين من الحكومات المنتخبة التابعة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، للمشاركة في اجتماعات اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية بمصفة مراقبين ؛ ويتعين على الجمعية العامة أن تضع آلية لضمان تنفيذ القرارات والمقررات المتخذة في مجال إنهاء الاستعمار ، في الوقت المناسب ؛ ينبغي إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم في أقرب وقت ممكن للتأكد من الوضع الراهن ، ولا سيما حيث يجري النظر في إجراء مشاورات محلية بشأن المركز السياسي للأقاليم أنه ينبغي الإسراع في عملية نشر معلومات خاصة بإنهاء الاستعمار بين سكان الأقاليم ؛ وينبغي للوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة أن تتيح مساهمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، في أعمالها ، بصورة مباشرة ؛ يجب السماح للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالمشاركة في المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية بوصفها أعضاء مشاركين أو مراقبين ؛ ينبغي للجمعية العامة أن تمنح مركز المراقب في الجمعية العامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تطلب ذلك ؛ ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الأقاليم على وضع برامج أصيلة للتربية السياسية وفقا لمبادئ القانون الدولي في تقرير المصير ؛ ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لنقل السلطات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بحيث تتمكن من ممارسة حقها في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ؛ وختاما يجب أن تبحث الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في العلاقة القائمة بين القانون الدولي وعملية إنهاء الاستعمار وأن تنشر النتائج في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، حتى يتكون لدى السكان تفهم حقيقي للمعالم التي ينبغي أن يتم في إطارها تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار .

البند ١٩ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(الاقاليم غير المشمولة ببنود جدول الأعمال الاخرى) (تابع) (A/46/23) (الجزءين الخامس والسادس) ، A/46/201 ، 336 ، 344 ، 359 ، 409 ، A/AC.109/1056-1059 ، 1060-1063 ، 1064 و Corr.1 ، 1056-1067 ، 1068 و Corr.1 ، 1069-1071 ، 1073 ، 1074 و Corr.1 ، 1075 ، 1077 ، 1078 ، 1079 و Corr.1 ، 1082 ، A/AC.109/L.1761 ، E/1991/116 ، S/22578 ، S/21360 .

البند ٩٩ من جدول الأعمال : المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/46/23) (الجزء الرابع ، الفصل السابع) و (A/46/416)

البند ١٠١ من جدول الأعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمتعة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/46/23) (الجزء الرابع ، الفصل السادس) و (A/46/229)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/46/3) (الفصلان الاول والسابع ، (الجزء جيم))

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول
الاعضاء لمصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/46/344 و 517)

مناقشة عامة (تابع)

١٠ - السيد دينغري (بيرو) : قال إنه على الرغم من الحالة الدولية الجديدة ، لم يتغير مركز الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تغيرا أساسيا . فالظروف الحالية تتطلب اتباع نهج جديدة ترمي الى ايجاد حلول عملية كفيلة بتلبية مصالح سكان تلك الاقاليم ، ولذلك لا بد من مراعاة آراء سكان تلك الاقاليم بشأن ما يعتبرونه ضروريا لتنميتهم الخاصة .

١١ - وذكر أن وفد بلده يرى أنه ينبغي استخدام ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة المتخذة بشأن إنهاء الاستعمار ، كمبادئ توجيهية للجنة الرابعة . وبناء على ذلك فقد تركزت المناقشات التي جرت في الدورة الأخيرة على اجراء تقييم انتقادي

(السيد دينغري ، بيرو)

وبناء لأعمال اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة . فقد أنشأت اللجنة الخاصة فريق عمل قام بدراسة القضايا المتعددة المتعلقة بأعمال اللجنة الرابعة وجدول أعمالها . ويرى وفد بيرو أن أنشطة فريق العمل والمناقشات التي جرت كانت مثمرة من حيث أنها سهلت اجراء تحليل للمسائل المتعددة المتمثلة بأداء اللجنة الرابعة . كما يرى أيضا أنه لابد من مواصلة الدراسة المذكورة بغية ضمان استمرار فعالية أعمال اللجنة الرابعة بأقصى قدر ممكن .

١٢ - ومضى قائلا إن وفده يلاحظ بارتياح النجاح الذي تم احرازه في تنفيذ خطة الامم المتحدة لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية . وأن الخطة سوف تمكن سكان الاراضي من تنفيذ حقهم في تقرير المصير . وذكر ، في هذا السياق ، أن ثمة عاملا ايجابيا وهو أن المراقبين العسكريين التابعين لبعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قد بدأوا ، في الواقع ، في الاضطلاع بمهامهم . وأكد من جديد دعم وفد بيرو الاكمل للجهود التي يبذلها الامين العام لتنظيم الاستفتاء ورصد نجاحه .

١٣ - وقال في ختام بيانه إن وفد بلده يرى أيضا أن التدابير التي اتخذتها السلطات الفرنسية في كاليدونيا الجديدة هامة ويؤكد من جديد اقتناعه بأن اقامة حوار بين الطرفين هو الآلية الملائمة لاجاد حل عادل .

١٤ - السيد اديكاري (نيبال) : قال إنه ، على الرغم من النجاح الجدير بالتقدير الذي تم احرازه في مهمة بلورة المفاهيم الاساسية للكرامة الإنسانية وحرمة الشخص الإنساني وحقوق الإنسان التي لا يمكن انتهاكها ، فما زال يتحتم أن تترجم هذه المفاهيم الى أعمال على نحو ملائم المثل العليا للبشرية ومختلف أنماط الفكر الإنساني . وأن ذلك ينطبق أيضا على حق الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال . وأنه لابد من ضمان قيام جميع السلطات الإدارية وسكان تلك الاقاليم والمجتمع الدولي بتنفيذ الالتزامات ذات الصلة التي تقع على عاتقها بغية تهيئة الظروف الملائمة لحدوث تحول سريع وسلمي ، وفقا لما توخاه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

١٥ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة ولا سيما أنشطتها في نشر المعلومات عن البلدان المستعمرة من خلال أنشطة متعددة بواسطة

(السيد اديكاري ، نيبال)

المنشورات التي تصدرها إدارة الإعلام العام ، والاحتفال بأسبوع التضامن في أيار/مايو ١٩٩١ . وذكر أن وفد بلده يرى أن الأنشطة العسكرية التي تعوق التنفيذ التام والفعلية لإعلان ١٩٩٠ والقرارات الأخرى ذات الصلة يجب أن تتوقف في أقرب تاريخ ممكن . كما أنه يرى أن أنشطة الأوساط الاقتصادية الأجنبية يجب ألا تشكل بأي صورة عقبة في طريق احراز تقدم نحو تقرير المصير .

١٦ - وقال إنه إذا كان تم احراز نجاح في إنهاء حقبة "الحرب الباردة" بطريقة سلمية نسبيا ، فإنه لا يرى أي سبب لعدم القضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ ، على أساس من التعاون والتنسيق المتبادلين . وأوضح أنه يتحتم المباشرة بتلك العملية فورا عن طريق وضع برنامج عمل محدد يوضح التدابير الضرورية لذلك وينسق الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والسلطات الإدارية والشعوب ذاتها .

١٧ - وأوضح أن الاستعمار قد تجلى في أشكال ومظاهر مختلفة . وأنه على الرغم من الجهود الايجابية التي ما فتئ يبذلها النظام الحالي في جنوب افريقيا فما زال يتوجب عمل الكثير في هذا الصدد ولذلك ، ووفقا للإعلان الخاص بالفصل العنصري وعواقبه المدمرة في افريقيا الجنوبية ، الذي اعتمد بالإجماع في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، فهو يطلب من المجتمع الدولي أن يتعهد بالالتزام بتنفيذ هذا القرار حتى ينشأ في افريقيا الجنوبية مجتمع حر ، ولا عنصري ، وموحد وديمقراطي . وقال إنه لا بد من النضال بغية تنفيذ المثل والمبادئ على الصعيد العالمي والاحكام عن ممارسة سياسة المعيارين التي قد تهدد الامن والسلم العالميين .

١٨ - وختم بيانه قائلا إنه مع انتهاء "الحرب الباردة" ، تنشأ فرصة فريدة في الأمم المتحدة لتنفيذ المثل والمبادئ المتأصلة في ميثاقها . إن تنفيذ الحق المشروع في تقرير المصير لجميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يزال هدفا أساسيا يمكن أن يكون ، حقا ، أحد معايير قياس نجاح المنظمة في الايام القادمة .

١٩ - السيدة رازوانيفو (مدغشقر) : قالت إن الحاجة الى تعزيز الاتجاه الايجابي الذي تحقق بغضل انفراج التوتر بين كتلتين كانتا متعاديتين في السابق ، تشجع المجتمع الدولي على تحقيق الاهداف الاساسية التي تواجه المنظمة دون أن تضع أولويات

(السيدة رازوانيفو ، مدغشقر)

بين مبادئها الأساسية . وأعرب عن اقتناع مدغشقر الجازم بأن تنفيذ حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير مازال أمرا يدعو الى القلق المبرح ، وما فتع يحتفظ بأهميته لأن هناك دولا عديدة لم تنجح بعد في تحقيق سيادتها . كما أن مشكلة تحقيق تطلعات الشعوب التي مازالت تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية تزداد حدة بالمقابلة مع خلفية الهدف الذي نصبتة الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بنهاية القرن . وأعربت عن اقتناع وفدها بأنه يمكن الوفاء بهذا الالتزام مادامت تجربة المنظمة الجماعية تسمح الآن بالتوصل الى حلول متزايدة الفعالية لمشاكل إنهاء الاستعمار .

٢٠ - وذكرت أن أهداف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الاصليين تستحق أن تنظر فيها المنظمة ودولها الاعضاء وخاصة الدول القائمة بالادارة التي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في ضمان حصول هؤلاء السكان على الحكم الذاتي . وأضافت أن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتبع فئة "الدول الصغيرة" وهو مركز يجعلها عرضة للتأثر بالمخاطر المتزايدة التي تحيق بحالة دولية تتسم بعدم الاستقرار . ولذلك ينبغي تحقيق التوازن في نظام الامن الدولي عن طريق ضمان الاستقرار على الصعيد الاقليمي . وذكرت أن وفدها ، إذ يضع هذا الهدف نصب عينيه ، يرى أن التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز أمن "الدول الصغيرة" هي ضرورية بالنسبة لمستقبل الشعوب في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٢١ - وقالت إنه لا بد من النظر في مشكلة الامن من زاوية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان الاصليين . وأن وفدها يرى أنه لا يمكن تحقيق الاهداف المتوخاة إلا بتوفر حسن النية والتعاون على أساس المسؤولية المتبادلة بين الدول القائمة بالادارة وبين سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك على أساس ادماج تلك الاقاليم في أنظمة التعاون الاقليمية والدولية .

٢٢ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالنجاح المحرز في تنظيم استفتاء للشعب الصحراوي بشأن تقرير المصير . وذكرت أن مجلس الامن أقر خطة التسوية التي وضعت في هذا الصدد ، وأنشأ بموجب القرار ٦٩٠ (١٩٩١) بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية . إن هذا القرار الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتنفيذ الخطة ، يشهد على وجود رغبة في التوصل الى حل مبكر لهذا النزاع الطويل الامد . وقالت في ختام بيانها ، إن وفد مدغشقر يرحب بوقف اطلاق النار ، ويطلب من جميع الاطراف التعاون في أمر التقيد به ، نظرا لأنه شرط أساسي لتنظيم وإجراء الاستفتاء في ظروف سلمية .

٢٣ - السيد دينو (غانا) : قال إنه يمكن التعجيل في عملية منح الاستقلال للبلدان المستعمرة ولل سكان الذين يعيشون في الاراضي التي ترزح تحت سيطرة الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري إذا تم أثناء المناقشة توجيه انتباه خاص الى تطلعات شعوب تلك الاقاليم . وأوضح أن الموقف المناق الذي اتخذته "بمفة خاصة" الدول القائمة بالادارة وبعض أبطال الحرية والديمقراطية فيما يتعلق بالاقاليم المستعمرة وجنوب افريقيا لا يعكس بأي شكل رغبة حقيقية في تنفيذ اعلان ١٩٩٠ والقضاء على الفصل العنصري .

٢٤ - وأضاف أن وفده يعترف بضرورة إعادة تنظيم أعمال اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة ، لا سيما فيما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات والمقررات ، وأنه مستعد لمناقشة مسألة إدخال تحسينات على عملية صنع القرار . ولكنه يعتقد أن جميع الانتقادات تقريبا التي استهدفت لغة ومحتويات القرارات والمقررات لا مبرر لها . وقال إن بعض الوفود وصفت القرارات والمقررات التي أوصي بها إلى اللجنة الرابعة تنطوي على مفارقة تاريخية ، الى حد كبير ، لأنها تبحث مطولا في مسألة الفصل العنصري وتعاون بعض البلدان مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وعلق على ذلك قائلاً إن وفد بلاده لا يوافق على هذا الرأي

٢٥ - وأضاف إلى أن هذا النهج المتخذ بصدد القرارات والمقررات منبثق عن تقدير محدود للعلاقة القائمة بين الفصل العنصري وعملية إنهاء الاستعمار . فالفصل العنصري ليس إلا شكلا مؤسسيا للعنصرية والتمييز العنصري ، الموجودين ، كمفهوم وكممارسة ، في جميع الاقاليم الخاضعة للاستعمار . ولذلك ، يتعين على اللجنة الرابعة بغية ضمان تيسير عملية التوصل إلى تحقيق الاستقلال ، أن تضع هذا المفهوم وهذه الممارسة في اعتبارها لدى قيامها بأعمالها .

٢٦ - وأوضح أن الفصل العنصري في جنوب افريقيا يستمد جذوره من الاستعمار الذي عزز سيطرة الاقلية على الاغلبية والاستغلال الاقتصادي للشعوب الاصلية . وطالما لم يتم القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فلا يزال الاستعمار قائما في هذا البلد . وعلى الرغم من أن التغييرات التي حصلت في جنوب افريقيا جديرة بالثناء ، فإنها لا تكفي لتبرير إزالة مسألة الفصل العنصري من جدول أعمال اللجنة .

٢٧ - وذكر أن ثمة اتهامات آخر يوجه ضد اللجنة الخاصة ، هو أنها أحجمت باستمرار

(لسيد دينو ، غانا)

عن أن تضع في اعتبارها الحالة الراهنة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ولكنه قال إن الأدلة المتوفرة لا تؤيد هذا الاتهام . فقد صرح الأمين العام في تقريره (A/46/416) أن الدول القائمة بالإدارة قد قدمت ما يلزم تقديمه من المعلومات المطلوبة وأن نيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد أوردت في تقاريرها معلومات عن المسائل الدستورية . وأن هذه المعلومات قد أحيلت إلى اللجنة الخاصة التي وضعتها موضع الاعتبار لدى صياغة قراراتها بشأن الأراضي المعنية . وأضاف أنه كان يمكن تفادي مثل هذه الاتهامات لو قامت الأطراف المعنية بتزويد الأمين العام واللجنة الخاصة بمعلومات مفصلة عن الظروف السائدة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبناء على ذلك ، فإن وفده يناشد الدول القائمة بالإدارة الامتثال التام لأحكام المادة ٧٣ هاء من الميثاق وأن تدعو البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة لزيارة الاقاليم الواقعة تحت إدارتها بانتظام .

٢٨ - وأضاف أن التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية كانت بواشئ ازعاج لشعب وحكومة غانا . وببدا أن وفده يلاحظ بالارتياح قبول جميع الأطراف المعنية قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) بشأن إجراء استفتاء في هذا الإقليم برعاية الأمم المتحدة . وأشار إلى أن حقيقة كون مسألة الصحراء الغربية قد انتهت أخيراً إلى التوصل إلى حل دائم يحظى بالقبول المتبادل ، أمر يدعو إلى التفاؤل .

٢٩ - وأوضح أن الحجم الجغرافي للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية يجب ألا يكون عائقاً دون نيلها الاستقلال . وأن مثال دول البلطيق يشهد بكل قناعة على حقيقة أن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية ، تستحق هي أيضاً أن تكون مستقلة . وأنه يتعين منحها التأييد التام . وذكر في هذا الصدد أنه ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المختصة مواصلة تقديم المساعدة المالية وغيرها من المساعدات إلى اقاليم الجزر الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ ، الشديدة التأثر بالكوارث الطبيعية ، حتى تتمكن من وضع استراتيجيات على المدى الطويل للتصدي للعواقب المترتبة على كوارث من ذلك القبيل .

٣٠ - وفي ختام بيانه لاحظ الدور الإيجابي الذي تفضل به الوكالات المتخصصة في المساهمة في تنمية الاقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي والدور الذي تفضل به الدول الأعضاء التي قدمت عروضاً دراسية وتسهيلات تدريبية لسكان تلك الاقاليم .

٣١ - السيد ساردنبيرج (البرازيل) : قال إن الأمم المتحدة قد أحرزت نجاحات هامة في ميدان إنهاء الاستعمار إلا أنه مازال عليها أن تفي بالمهمة المعهودة إليها بموجب الميثاق وإعلان عام ١٩٦٠ . وأضاف أن استمرار الاستعمار قد أصبح بالفعل مفارقة تاريخية تتعارض مع الاتجاه الحالي نحو إزالة الحواجز السياسية والإيديولوجية ونحو تقرير المصير .

٣٢ - وذكر أنه ينبغي للجنة الخاصة أن تواصل بذل جهودها لتحسين وتنويع أعمالها . وعلى الرغم من أن الاهداف التي سعت إلى تحقيقها باستمرار لم تتغير فإنه ينبغي استعراض الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق تلك المقاصد ، استعراضا متواملا .

٣٣ - وأعلن أن وفده يؤيد المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة الرابعة بشأن بعض مشاريع المقررات والقرارات التي قدمت للجنة الخاصة كي تنظر فيها الجمعية العامة . وأنه كان مسرورا من اشتراكه في المشاورات الاولى التي جرت في هذا الصدد وأنه يأمل في أن تحظى أية مشروعات مستعرضة يمكن تقديمها بأوسع تأييد ممكن .

٣٤ - وتصدى بعد ذلك الى مسألة الأنشطة الاقتصادية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فلاحظ أن الأنشطة الاقتصادية السليمة التي ينتفع بها سكان تلك الاقاليم يمكن أن تعزز تنميتهم وأن هذه التنمية كفيلة بأن تبهرن ، بدورها ، على أنها عامل هام في الوصول بتلك الاقاليم إلى الاستقلال .

٣٥ - وقال إن وفده يرى أنه لا يمكن لاية دراسة للوضع في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تكون تامة ما لم يوضع في الاعتبار استمرار الأنشطة العسكرية واستمرار تواجد المنشآت العسكرية التابعة للدول القائمة بالإدارة في الاراضي الخاضعة لسيطرتها . وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشير مرة أخرى إلى أن الأنشطة العسكرية يمكن أن تشكل عائقا أمام تنفيذ مبادئ الميثاق والاعلان وأنها غالبا ما أدت إلى ذلك .

٣٦ - وفيما يتعلق بمسائل إنهاء الاستعمار أعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى إنتهاج النهج المرن والخلق ذاته الذي اتسمت به مؤخرا أعمالها في ميادين أخرى . وذكر أنه يمكن استكشاف عدة سبل لإتباع نهج ما بما في ذلك حشد

(السيد ساردنبيرج ، البرازيل)

موظفي الأمم المتحدة لمساعدة المنظمة وإجراء الاستفتاءات في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وينبغي ، في حالة إجراء استفتاء ، إبرام اتفاق على ذلك ، عند الإمكان ، بين الأمم المتحدة والدولة القائمة بالإدارة وممثلي الاقليم المعني ، لا يتعين بالضرورة أن يتم إجراء مثل هذه الاستفتاءات بإشراف الأمم المتحدة ولكن بوسعها أن تقدم المساعدة والخبرة . ويمكن للجنة الخاصة أن تنظر بعناية في مسألة توسيع دور الأمم المتحدة في هذا المجال .

٣٧ - وأوضح أن وفد بلده يود أن يشير مرة أخرى الى الجهود المبذولة حالياً للتوصل إلى حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية . وقال إن البرازيل قد رحبت باعتماد مجلس الأمن المقرر ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ وما تبع ذلك من إيغاد بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية ، الذي من شأنه أن يتيح لسكان الصحراء الغربية تقرير مصيرهم السياسي بحرية . وأضاف أن البرازيل على ثقة من أن جميع الأطراف المعنية سوف تتعاون كلياً مع الأمم المتحدة في الفترة المؤدية للاستفتاء وأثناء إجراء عملية الاستفتاء .

٣٨ - وتكلم بعد ذلك عن مسألة تيمور الشرقية ، فقال إن البرازيل قد لاحظت بارتياح الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومات البرتغال واندونيسيا بشأن مهمة الزيارة القادمة التي سيقوم بها وفد البرتغال البرلماني إلى الاقاليم . وأعرب في ختام بيانه عن أمل وفده في أن يؤدي التفاهم الذي توصل إليه بين البلدين ، في سياق مهمة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام ، إلى تعزيز احتمالات إيجاد حل شامل ومقبول دولياً لمسألة تيمور الشرقية .

٣٩ - السيدة غوميز (المكسيك) : قالت إن التغييرات السريعة التي طرأت على الساحة الدولية والمشاكل الجديدة التي نشأت عنها قد خلقت حاجة لإيجاد وسائل فعالة لتنشيط وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة ولا سيما فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار . وذكرت ، في هذا السياق ، أن الجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة في الأشهر الأخيرة لزيادة فعالية أعمالها تستحق الاعتراف والدعم . ولكن لا بد من القول ، مع شيء من القلق ، بأن التنفيذ العملي للمبادئ المتأصلة في الإعلان الصادر بشأن منح الاستقلال إلى البلدان والشعوب المستعمرة لا يزال يتعثر بسبب عدم رغبة بلدان معينة في التخلي عن مصالحها الضيقة . وذكرت أن المجتمع الدولي قد لاحظ بارتياح توصل عدد من الدول إلى الحريّة

(السيدة غوميز ، المكسيك)

والاستقلال ، ولكنها أشارت إلى أن شعوبا أخرى لا تزال ممنوعة من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وأعربت عن اقتناع وفدها بأن سيادة القانون الدولي هو الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه تحقيق مقاصد العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي تم التمديد عليه في كوادالاخارا ، مكسيكو ، في تموز/يوليه ١٩٩١ .

٤٠ - وأعربت عن سرور المكسيك للنجاح الذي تم احرازه في المحادثات بين المملكة المتحدة والارجنتين بشأن جزر الملغيناس (الفوكلاند) وأعربت عن أن التفاهم المتبادل القائم بين الدولتين سوف يتيح استئناف المفاوضات المؤدية إلى إيجاد تسوية عادلة ونهائية للنزاع على السيادة على هذه الجزر .

٤١ - وقالت إن النجاح الذي تم احرازه في الأشهر الأخيرة في الجهود المبذولة لتسوية مسألة الصحراء الكبرى يوحى أيضا بالتفاؤل ، وأعربت عن تأييد وفدها لقرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) الذي تقرر بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية . وذكرت أن المكسيك تلاحظ بارتياح بدء نفاذ مفعول اتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف في النزاع ، وفقا لما اقترحه الأمين العام ، وحث المجتمع الدولي على تقديم دعم تنفيذ خطة السلام التي قدمها الأمين العام دعما كاملا بحيث يمكن تحقيق هدف المنظمة بأسرع وقت ممكن .

٤٢ - وتكلمت في ختام بيانها عن مسألة كاليدونيا الجديدة ، فأعلنت أن وفدها يود أن يؤكد مرة أخرى دعمه للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة وحث بشده الأطراف المعنية على مواصلة العمل لتحقيق تنمية سلمية للأقاليم حتى تتمكن من تحقيق تقرير المصير .

٤٣ - السيد سيرمه (بوركيينا فاسو) : قال إن الاحتفال في عام ١٩٩٠ ، بالذكرى الثلاثين لاعتماد القرار الخاص بالبلدان والشعوب المستعمرة ، يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلده وبلدان أخرى عديدة تربطها بها روابط الصداقة والأخوة ، في افريقيا ، والشرق الأوسط ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية .

٤٤ - وأعلن أن بوركيينا فاسو تود أن تشتهز هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى اللجنة

(السيد سيرمه ، بوركيينا فاسو)

الخاصة للعمل الكبير الذي قامت به . وأضاف أن بلده يثني على جميع أولئك الذين أيدوا اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وساعدوا على تنفيذه .

٤٥ - ولكنه لاحظ أن اللجنة الخاصة لم تنفذ ، بعد ، ولايتها تماما لأن الوفاء بمهمتها النبيلة يتعثر بعوائق ناجمة عن المعارضة التي تلقاها من أوساط أجنبية لها أنشطة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتي ما زالت مستمرة بالرغم من الحماس الذي لقيه إعلان العقد الدولي للقضاء على الاستعمار منذ صدوره . وحث على اعتماد مشروع القرار الذي قدم بشأن هذه المسألة والذي كانت بوركيينا فاسو إحدى مقدميه . وذكر أن مشروع القرار هذا ، الذي لا يختلف عن المشروع الذي اعتمد بالاجماع في عام ١٩٩٠ ، هو وثيقة متوازنة ، تعكس كلا من التطور الحاصل في الوضع الدولي وتطور العلاقات بين الاطراف المعنية خلال العام السابق على سواء .

٤٦ - وفيما يتعلق بإمكانية ادماج اللجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة ، قال إن وقده يرى أن محتوى عمل اللجنة الرابعة يجعل استبقائها كهيئة منفصلة أمرا مستصوبا ، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للمشكلة المتعلقة بمستقبل جزء من الجنس البشري الذي أوكل إليها أمر حلها . وبناء على ذلك فإن وقده يرى أن إدماج اللجنة السياسية الخاصة مع اللجنة الرابعة أمر غير ملائم .

ممارسة حق الرد

٤٧ - السيد سريفيديجا (اندونيسيا) : تحدث ممارسا حقه في الرد ، فقال إن البيان الذي أدلى به ممثل بولندا ، في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ نيابة عن الـ ١٢ دولة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، أشار إلى مسألة تيمور الشرقية المزعومة ، التي لا ترد في جدول أعمال اللجنة الرابعة . وأعلن أن ذلك يتعارض مع مضمون التقرير الاول للجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/46/250 المؤرخة ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ والذي اعتمد في الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ . ووفقا لذلك ، فإن النظر في مسألة تيمور الشرقية المزعومة ، التي كانت قد ادرجت تحت البند ١٠٥ من جدول الأعمال المؤقت (A/46/150) ، يجب أن يؤجل إلى الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وبناء على ذلك ، لا يمكن ادراج المسألة في جدول أعمال اللجنة الرابعة . وذكر أن الإشارة إلى الجوانب السياسية لمسألة تيمور الشرقية المزعومة ، لا تخفي إلى أية نتيجة تساعد على خلق مناخ سياسي مؤات في عشية زيارة الوفد البرلماني البرتغالي إلى الجزيرة . وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان في تلك

(السيد سريغيدجا ، اندونيسيا)

المقاطعة ، ذكر أن حكومة اندونيسيا قد أثبتت دائما الاخلاص وحسن النية ، وآخر د على ذلك هو موافقتها على زيارة رئيس لجنة حقوق الإنسان إلى تيمور الشرقية .

٤٨ - الرئيس : لغت انتباه اللجنة إلى مشروع القرار A/C.4/46/L.2 ، الذي اذ الى مقدميه ملاوي وموريتانيا وسورينام .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠